مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (6) العدد (5) 2022
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (6) No. (5) 2022

الآثار السلبية للفساد الإداري في سورية
دراسة استطلاعية لآراء عينة من المواطنين السوريين

د. علا مصطفى علوش*

(تاريخ الإيداع 11 / 11 / 2021. قُبِل للنشر في 7 / 7 / 2022)

الملخص

هدف البحث إلى استكشاف الآثار السلبية للفساد الإداري الموجودة في سورية من وجهة نظر عينة من المواطنين السوريين حيث تم اعتماد مجموعة من الآثار التي يمكن أن يخلفها الفساد واستطلاع آراء الأفراد حولها، وتم في البداية توزيع استبيان يدوي إلا ان نسبة الإجابات كانت ضعيفة جداً ومن ثم قامت الباحثة بتوزيع استبيان الكتروني من خلال الفيسبوك وهو أحد مواقع التواصل الاجتماعي وكانت النتائج وفق إجابات أفراد العينة كما يأتي:

1. الأثر الذي حصل على المرتبة الأولى هو استنزاف الموارد الاقتصادية وهدرها
2. والأثر الذي توسط ترتيب الآثار فقد كان ضياع الحقوق ولا سيما حق المواطنة وكذلك غياب التنظيم في الإدارة العامة.
3. أما الأثر الذي حاز على المرتبة الأخيرة هو: انتشار الجهل والأمية والتخلف الثقافي وذلك من وجهة نظر أفراد العينة واقترح البحث مجموعة من التوصيات لمحاربة الفساد الإداري وبالتالي التخلص من آثاره السلبية مثل تعزيز استقلالية السلطة القضائية وتعزيز دور الإعلام وتحقيق الشفافية والمساءلة وكل إجراء من شأنه محاربة الفساد.

[1]

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري، الآثار السلبية للفساد الإداري

*مدرس في قسم إدارة الأعمال، في كلية الاقتصاد في جامعة طرطوس: سورية

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (6) العدد (5) 2022
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (6) No. (5) 2022

The Negative Effects Of Aadministrative Corruption In Syria Exploratory Study For The Opinions Of a Sample of Syrian Citizens

Dr.Ola Alouch *

(Received 11 / 11 / 2021 . Accepted 7 / 7 / 2022)

Abstract

The research aims to explore the negative effects of administrative corruption in Syria from the point of view of a sample of Syrian citizens. The researcher distributed an electronic questionnaire through Facebook, which is a social networking site, and the results were according to the answers of the sample members as follows:

1. The effect that ranked first is the depletion and waste of economic resources
2. The effect that mediated the arrangement of monuments was the loss of rights, especially the right of citizenship, as well as the absence of organization in the public administration
3. As for the effect that ranked last, is the spread of ignorance, illiteracy and cultural backwardness from the point of view of members of the Syrian society.

The research suggested a set of recommendations to combat administrative corruption and thus get rid of its negative effects, such as strengthening the independence of the judiciary, strengthening the role of the media, achieving transparency and accountability, and every action from it would fight corruption.

Keywords: administrative corruption, negative effects of administrative corruption

*Assistant Professor the Department of Business Administration - Faculty of Economics-Tartous University.

المقدمة:

يحاول بعض كتاب الإدارة إظهار بعض الجوانب الإيجابية للفساد باعتباره وسيلة لمواجهة البيروقراطية المركزية، وتبسيط الإجراءات، وتوفير الوقت، وبأنه يمثل مورد للموظف الذي يتقاضى أجراً لا يتناسب مع وضعه المعيشي، والعديد من الفوائد الاقتصادية والتنظيمية والسياسية، ولكن الحقيقة أنه يترتب على الفساد الإداري خسائر فادحة في شتى المجالات لتكون النتائج خطيرة على المجتمعات خلافاً للآراء الضعيفة التي تحاول إيجاد مبررات للممارسات الفاسدة، وبالمقابل فإن معظم كتّاب الإدارة يرون أن للفساد الإداري آثار سلبية تتعلق بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار السياسي وخلخلة القيم الأخلاقية وضعف كفاءة الأجهزة الإدارية والآثار الصحية والثقافية....إلخ (الأحمد،2018)

وإنطلاقاً مما تقدم ومن رغبة الباحثة في التأكيد على الآثار السلبية للفساد الإداري تم إجراء البحث الحالي لاستكشاف الآثار السلبية للفساد الإداري في سورية من خلال استطلاع آراء عينة من المواطنين السوريين.

الدراسات السابقة:

1. **دراسة (الفتلي والشمري،2009) بعنوان: الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة**

هدفت البحث إلى دراسة آثار الفساد الإداري والمالي الاقتصادية والاجتماعية في عدة بلدان وهي(العراق،نيجيريا،سنغافورة) واتبع البحث المنهج الاستقرائي وأظهرت النتائج أنه بالنسبة للعراق استشرى فيها الفساد خاصة في مؤسسات الدولة ودوائرها،وفي نيجيريا كان للفساد آثاره الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وأثر على قطاع الصحة والتعليم واستغلال الموارد أما بالنسبة لسنغافورة فقد شهدت فرصاً ضئيلة في الفساد الإداري والمالي وخلف ذلك نمو سريع وتنمية مستمرة.

2. **دراسة (UMyint ,2000) بعنوان: Corruption Causes,Consequences And Cures**

هدف البحث للتأكيد على الحاجة للاهتمام بقضية الفساد في سبيل تحقيق التنمية ونقاش أسبابه وعواقبه ولا سيما في البلدان الأقل نمواً، تمت الدراسة في ولاية يانغون واعتمدت المنهج التحليلي وأظهرت النتائج ان للفساد آثار سلبية على الإيرادات الحكومية بسبب دفع الرشاوى بتخفيض الضرائب والرسوم الجمركية وأضرار اجتماعية خطيرة كمخالفة قوانين البناء ومايتبع ذلك من انهيار في المباني السكنية والمتاجر والطرق العامة والسدود والجسور ..إلخ ، بالإضافة إلى شيوع السوق السوداء وخاصة في الدول النامية والتأثير السلبي على الاصلاحات الاقتصادية.

3. **دراسة (Koliushko et al ,2009) بعنوان:**

Corruption Risks In The Fields Of Adminstrative Services And Contrl-Supervision Activities Of Public Administration In Ukrain

هدف البحث لإجراء دراسة للمخاطر المحتملة للفساد في مجالين من أنشطة الإدارة العامة وهي تقديم الخدمات الإدارية والرقابة والإشراف وتم ذلك من خلال دراسة تحليلية باستخدام الاستبيان ومجموعات التركيز لجمع البيانات من المسؤولين العموميين في الهيئات الحكومية المركزية المحلية في أوكرانيا وتوصلت الدراسة إلى ان أهم مخاطر الفساد هي التعقيد الكلي لإجراءات تقديم الخدمات الإدارية والوقت الطويل وغير المبرر لذلك ونقص المعلومات المتعلقة بها والوصول المحدود لها أما في مجال الرقابة والإشراف كانت تركيز هيئات الرقابة والإشراف على العقوبات اكثر من تركيزها على الإجراءات التصحيحية والوقائية.

4. دراسة (Selinšek,2020) بعنوان:

Corruption Risk Assessment in Public Institutions in South East Europe

Comparative Research and Methodology

هدف البحث إلى تقديم تحليل خاص بمخاطر الفساد في المؤسسات الحكومية والحلول الممكنة لها ومساعدة صانعي السياسات باتخاذ القرار بشأن النموذج المناسب لمواجهة هذ المخاطر، واقتصرت الدراسة على المؤسسات العامة فقط واعتمدت المنهج المقارن وأظهرت النتائج أن الفساد المنهجي المؤسسي يحتاج إلى إجراءات منهجية تستند إلى الإدارة السياسية للقضاء على الفساد في النظام وأكدت على اهمية النزاهة والإجراءات الوقائية والشفافية ورفع الوعي والعمل الجماعي وصوت أفراد المجتمع، وكانت أهم آثار الفساد تمركز إدارة المؤسسات بيد شخص أو مجموعة صغيرة وبالتالي ولاء الموظفين محدود والافتقار لفرصة النقاش مع الأفراد العاملين بالإضافة إلى الضغط السياسي والضغط من الاحزاب وأفراد المجتمع والتعقيدات في الأمور المالية والإجراءات القانونية.

الاختلاف عن الدراسات السابقة: تناولت دراسة الفتلي والشمري(2009) دراسة آثار الفساد الاقتصادية والاجتماعية في عدة بلدان كالعراق ونيجيريا وسنغافورة بينما تناول البحث الحالي دراسة الآثار السلبية المختلفة للفساد الإداري ولكن في سورية.

وتطابقت هذه الدراسة مع دراسة Umyint(2000) في دراسة آثار الفساد مع الاختلاف في المنهج المتبع وبيئة الدراسة. وبالنسبة لدراسة Koliushko et al(2009) فقد درست فقط مخاطر الفساد في مجالين وهما خدمات الإدارة العامة ونطاق الرقابة والإشراف أما البحث الحالي فقد درس الآثار السلبية للفساد بشكل عام مع اختلاف المنهج المتبع وبيئة التطبيق.

أما بالنسبة لدراسة Selinšek(2020) فقد تناولت دراسة مخاطر الفساد في المؤسسات الحكومية واقترحت مجموعة إجراءات لمعالجة الفساد واختلفت مع الدراسة الحالية في المنهج المتبع وبيئة الدراسة.

مشكلة البحث:

تشكل الحروب والأزمات ظروف مواتية وأرضية خصبة لنمو الفساد واستشرائه نتيجة عدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ونتيجة الاهتمام بالوضع العسكري وأهمية تحقيق الأمن والاستقرار لأفراد المجتمع وحدوده وهذا ما عانى منه وطننا الحبيب "سورية" في السنوات الأخيرة نتيجة تآمر واجتماع معظم دول العالم ضده وما عقب ذلك من دمار كبير للبنى التحتية واضطراب في تسيير الأمور على المستوى العام وانطلاقاً من ذلك ومن توصيات السيد رئيس الجمهورية العربية السورية "بشار الأسد" بأهمية القضاء على الفساد بشتى أشكاله والسعي لتحقيق الإصلاح الإداري الشامل جاء هذا البحث لاستكشاف الآثار السلبية للفساد الإداري في سورية من خلال استطلاع آراء عينة من المواطنين السوريين وبالتالي تتلخص مشكلة البحث بالإجابة على السؤال الآتي:

ما هي الآثار السلبية للفساد الإداري في سورية؟

أهمية البحث:

تتجلى **الأهمية العلمية** بأهمية موضوع الفساد الإداري والآثار السلبية التي يخلفها معرقلاً عملية التنمية والتطور في المجتمع الحاصل به، كما تأتي أهميته من إغناء المكتبة بمرجع يتناول الموضوع الأكثر أهمية في الزمن الحالي. أما **الأهمية العملية** تتجلى بتقديم أساس علمي يوضح الآثار السلبية للفساد الإداري من وجهة نظر أفراد عينة من المواطنين السوريين بعد تآمر دول العام عليه في السنوات العشر الأخيرة وشنها حرب عظمى تعتبر من أشد وأكثر العوامل المسببة للفساد وتقديم بعض التوصيات التي من شانها الحد من انتشار الفساد ومعالجته في سبيل تحقيق الإصلاح الإداري.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى استكشاف الآثار السلبية للفساد الإداري من خلال استطلاع آراء عينة من المواطنين السوريين وجمع المزيد من المعلومات حول ذلك كمقدمة لإجراء دراسات مستقبلية في موضوع الفساد الإداري.

منهجية البحث: تم إجراء دراسة استطلاعية لآراء عينة من المواطنين السوريين للحصول على فهم أفضل وأعمق لمشكلة البحث.

أدوات جمع البيانات:

البيانات الثانوية: تم الاعتماد على الكتب والأبحاث والدراسات السابقة والدوريات والمجلات العملية المحكمة والمؤتمرات العلمية. **أما البيانات الأولية** فقد تم جمعها من خلال الاستبيان الالكتروني والذي تضمن 13أثر من الآثار التي يمكن أن يخلفها الفساد الإداري وتم الاعتماد في ذلك على مجموعة الآثار التي طُرحت في كتاب الإصلاح الإداري (الأحمد،2018)

مجتمع وعينة البحث:

يتألف مجتمع البحث من جميع المواطنين السوريين **أما عينة البحث** فهي عينة ميسرة من المواطنين السوريين ممن تمكنت الباحثة من التوصل إليهم وقبولهم الإجابة على الاستبيان في محافظة طرطوس حيث كانت **أهم صعوبات البحث تخوف الأفراد من الإجابة على الاستبيان مبررين ذلك بأسباب غير منطقية _ ورغم قيام الباحثة بتوزيع الاستبيان يدوياً ومن ثم الكترونياً بغية تشجيع الأفراد على الإجابة على أسئلة الاستبيان خاصة أن الاستبيان الالكتروني لا يحدد هوية المستجيب _ فقد حال ذلك دون تمكن الباحثة من الحصول على عينة ممثلة لمجتمع البحث من حيث العدد وبالتالي الحد من إمكانية تعميم النتائج على مجتمع البحث واقتصار النتائج على أفراد العينة فقط.**

حدود البحث:

الحدود المكانية:تم استخدام موقع الفيسبوك وهو أحد مواقع التواصل الاجتماعي لتوزيع الاستبيان الالكتروني لأفراد العينة.

الحدود الزمانية : وُزع الاستبيان في الشهر العاشر لعام 2021.

الجانب النظري:

مفهوم الفساد: يعرف قاموس اكسفورد الفساد بأنه "الانحراف عن مبادئ الأمانة في أداء الوظائف العامة أو القيام بممارسات يشوبها الفساد في مؤسسات الدولة أو الإدارات الحكومية وذلك مقابل الحصول على رشوة أو تحقيق منافع

خاصة"، وفي ترجمة أخرى "انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة " (الجمل،2014)

أما بعض المنظمات الدولية كالبنك الدولي، ومنظمة الشفافية الدولية، وفي تقرير صندوق النقد الدولي، وبعض علماء الاقتصاد، كباولو ماورو ومايكل جونستون، فلم يخرج تعريفهم للفساد عن أنه: إساءة استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص، يتحقق حينما يتقبل الموظف الرشوة أو يطلبها أو يستجديها أو يبتزها. وبشكل عريض عرفه Johnston بأنه: سوء استخدام أطراف أو أفراد عموميين للأدوار والموارد العمومية، أو استخدامهم لأشكال غير شرعية من النفوذ السياسي"(الجمل،2014)

وبالاطلاع على أدبيات الفساد الإداري نستنتج أن الفساد سلوك غير شرعي منظم وقائم على السرية واستغلال السلطة التي يتمتع بها الفاسدون وينطوي على أعمال قائمة على الخداع والالتفاف على القوانين ويكون على مستوى الفرد أو الجماعة أو الدولة في سبيل تحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة.

آثار الفساد الإداري:

توحي كلمة الفساد الإداري عادة بالأضرار التي تلحق بالمجتمع، وكذلك الأضرار التي تلحق بالأفراد، ويترتب على الفساد الإداري آثار سلبية على الجهاز الحكومي من خلال النقاط التالية:

1. تحويل التخطيط إلى عملية صورية، فتصبح الأجهزة الحكومية بموظفيها وميزانياتها عبئاً على الدولة التي تقع فيها.
2. الحد من فاعلية نتائج جهود التنظيم الإداري لوجود أشخاص يستطيعون أن يقاوموا هذه الجهود وأن يحققوا في الوقت نفسه مصالحهم الذاتية أو مصالح الجماعات المرجعية المرتبطة بهم.
3. الإخلال بواجبات الموظف للوظيفة العامة، حيث تنقلب هذه الواجبات إلى ممارسات سلبية مشروعة في كثير من الأحيان مقابل ما يحققه الموظف من مكاسب مادية ومعنوية نتيجة لهذا الفساد
4. الانحراف بمقاصد القرار عن المصلحة العامة، ذلك أن عملية اتخاذ القرار في الجهاز الحكومي ينبغي أن تصب في جانب المصلحة العامة، هذا المطلب من الصعب تحقيقه إن لم يكن مستحيلاً في ظل مقاومة أولئك المستفيدين من انتشار الفساد، إذ أنهم يحققون مكاسب مادية ومعنوية نتيجة لهذا الفساد
5. التأثير في أمن المجتمع واستقراره، حيث أصبح الجهاز الحكومي نتيجة للأمراض المستعصية التي يعاني منها غير قادر على تلبية احتياجات المواطنين والحفاظ على مكانته كمؤسسة مرجعية للمواطنين، الأمر الذي أدى إلى دفع الكثير من أبناء المجتمع للبحث عن قنوات أخرى يستطيعون من خلالها تلبية متطلباتهم الشخصية واحتياجاتهم اليومية وتحقيق ذاتهم
6. إعاقة جهود الرقابة، وذلك من خلال عدم تزويد أجهزة الرقابة بالتقارير المطلوبة عن سير الأجهزة الحكومية لتتمكن على ضوء التقارير من مراقبة وتطوير أداء الجهاز بما يحقق الغاية النهائية لإنشائها وهو وجود حكومة أمينة ونزيهة، وان زودت بهذه التقارير فهي في الغالب تقارير قديمة يصعب إصلاح ما تتضمنه من أخطاء وملاحظات، الأمر الآخر أن الرقابة كثيراً ما تكون موجهة نحو فئة محدودة من الموظفين أو المواطنين الذين هم في الواقع ضحايا الفساد وليسوا المحركين الأساسيين له والذين هم في الغالب من الموظفين الصغار. (زاهر،2019)

وتلخص إحدى الدراسات المتخصصة الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية بعنوان الفساد أزمة عالمية، الآثار السلبية للفساد الإداري في النقاط التالية:

1. زيادة ثراء الأثرياء غير المشروع
2. توسيع دائرة الفقر
3. هروب رؤوس الأموال الوطنية.
4. عدم المساواة في تطبيق القانون
5. غياب الحس الوطني بشكل عام.
6. بروز التميز على أسس اجتماعية ومالية.
7. انتهاك الأجهزة الأمنية والتنفيذية للقانون المنوط بها تطبيقه.
8. انتشار الفوضى في المجتمع

ومما تقدم نستنتج أهمية محاربة الفساد الذي يمثل قضية اهتمام عالمية شُكلت منظمات على مستوى العالم لمحاربته ومنعه عرقلة عجلة التقدم والتنمية الإدارية.

النتائج والمناقشة: تم في البداية توزيع استبيان يدوي وكانت أغلب الإجابات غير مكتملة ولا يمكن اعتمادها كجزء من العينة ومن ثم قامت الباحثة بتوزيع استبيان الكتروني على عينة ميسرة من المواطنين السوريين استطلاعاً لآرائهم حول الآثار السلبية للفساد الإداري في سورية وقامت الباحثة بتفريغها وإجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة وهي:

الإحصاءات الوصفية:

توزع عينة الدراسة حسب الجنس:

جدول رقم (1) يوضح توزع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة	النسبة الصحيحة	النسبة المجمعة
ذكر	22	51.2	51.2	51.2
أنثى	21	48.8	48.8	100
إجمالي	43	100	100	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

نلاحظ من الجدول(1) أن النسبة الأكبر من العينة كانت من الذكور حيث بلغت نسبة الذكور51.2%.

توزع عينة الدراسة حسب العمر:

جدول رقم (2) يوضح توزع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة	النسبة الصحيحة	النسبة المجمعة
25 سنة فأقل	12	27.9	27.9	27.9
من26 إلى35	17	39.5	39.5	67.4
من36 إلى45	9	20.9	20.9	88.4
أكثر من 45	5	11.6	11.6	100
إجمالي	43	100	100	

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

نلاحظ من الجدول(2) أن أعلى نسبة كانت للفئة العمرية من 26 إلى35 وبلغت 39.5% وأقل نسبة كانت للفئة العمرية أكثر من 45 وبلغت 5%

توزع عينة الدراسة حسب مستوى التعليم:

جدول رقم (3) يوضح توزع عينة الدراسة حسب مستوى التعليم

مستوى التعليم	التكرار	النسبة	النسبة الصحيحة	النسبة المجمعة
ثانوية فأقل	1	2.3	2.3	2.3
معهد متوسط	1	2.3	2.3	4.7
جامعة	24	55.8	55.8	60.5
ماجستير	5	11.6	11.6	72.1
دكتوراه	12	27.9	27.9	100.0
إجمالي	43	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

نلاحظ من الجدول (3) النسبة الأكبر من أفراد العينة كانت للأفراد الحاصلين على إجازة جامعية وبلغت 55.8% أما أقل نسبة كانت للأفراد الحاصلين على الشهادة الثانوية ومعهد متوسط وبلغت نسبتهم 2.3% .

النسب المئوية لإجابات أفراد العينة حول وجود الآثار السلبية للفساد الإداري وفق المقياس المستخدم:

جدول رقم (4) يوضح النسب المئوية لإجابات أفراد العينة حول وجود الآثار الفساد الإداري

الآثار السلبية للفساد الإداري	موافق	موافق بشدة	غير موافق
1-انتشار الجهل والأمية والتخلف الثقافي	53.5%	25.6%	20.9%
2-ضعف الانضباط الاجتماعي وعجز القيم والمعايير في توجيه السلوك	51.2%	41.9%	7%
3-تدني مستوى الانتاج وجودته بسبب غياب الرقابة والمتابعة	41.9%	51.2%	7%
4-انخفاض مستوى الدخول وما يتبع ذلك من انعكاسات سلبية	32.6%	67.4%	0%
5-فشل أغلب المشروعات التنموية وانعكاس ذلك على حياة الأفراد	32.6%	53.5%	14%
6-استنزاف الموارد الاقتصادية وإهدارها	23.3%	74.4%	2.3%
7-تردي مستوى الخدمات	30.2%	62.8%	7%
8-انعدام الثقة لدى المواطن بالإدارة العامة	65.1%	34.9%	0%
9-ازدياد معدلات الجريمة	37.2%	55.8%	7%
10-ضياع الحقوق ولا سيما حق المواطنة	34.9%	55.8%	9.3%
11-الارتباك الاجتماعي	44.2%	48.8%	7%
12-غياب التنظيم في الإدارة العامة	41.9%	53.5%	4.6%
13-انتشار الخوف لدى المواطن من الموظف وعدم ثقته به	46.5%	39.5%	14%

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

نلاحظ من الجدول السابق أن الأثر السلبي الذي حصل على أعلى نسبة "موافق " بحسب إجابات أفراد العينة هو "انعدام الثقة لدى المواطن بالإدارة العامة" بنسبة 65.1% ، أما الأثر الذي حصل على أعلى نسبة "موافق بشدة" وفق إجابات أفراد العينة هو "انخفاض مستوى الدخول وما يتبع ذلك من انعكاسات سلبية" بنسبة 67.4%
والأثر الذي حصل على أعلى نسبة "غير موافق" وفق إجابات أفراد العينة هو "انتشار الجهل والأمية والتخلف الثقافي" بنسبة 20.9% وذلك لا يعني عدم تواجده بشكل كامل إنما موجود ولكن بنسبة أقل من الآثار السلبية الأخرى.

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للآثار السلبية للفساد الإداري

جدول رقم (5) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للآثار السلبية للفساد الإداري

الآثار السلبية للفساد الإداري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1-انتشار الجهل والأمية والتخلف الثقافي	2.0465	.68846	متوسط
2-ضعف الانضباط الاجتماعي وعجز القيم والمعايير في توجيه السلوك	2.3488	.61271	مرتفع
3-تدني مستوى الانتاج وجودته بسبب غياب الرقابة والمتابعة	2.4419	.62877	مرتفع
4-انخفاض مستوى الدخول وما يتبع ذلك من انعكاسات سلبية	2.6744	.47414	مرتفع
5-فشل أغلب المشروعات التنموية وانعكاس ذلك على حياة الأفراد	2.3721	.72451	مرتفع
6-استنزاف الموارد الاقتصادية وإهدارها	2.7209	.50359	مرتفع
7-تردي مستوى الخدمات	2.5814	.62612	مرتفع
8-انعدام الثقة لدى المواطن بالإدارة العامة	2.6512	.48224	مرتفع
9-ازدياد معدلات الجريمة	2.4884	.63140	مرتفع
10-ضياع الحقوق ولا سيما حق المواطنة	2.4651	.66722	مرتفع
11-الارتباك الاجتماعي	2.4186	.62612	مرتفع
12-غياب التنظيم في الإدارة العامة	2.4651	.59156	مرتفع
13-انتشار الخوف لدى المواطن من الموظف وعدم ثقته به	2.2791	.70121	متوسط

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

بعد أن تم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي في إعداد أداة الدراسة تبنت الباحثة المعيار الآتي للحكم على الاتجاه والجدول(6) يوضح ذلك:

المستوى	ضعيف	متوسط	مرتفع
المتوسط الحسابي	أقل من 1.66	من 1.67 _2.33	أكبر من 2.34

وبناءً على ما سبق يمكن ترتيب الآثار السلبية للفساد الإداري الموجودة في سورية من وجهة نظر أفراد العينة من المستوى المرتفع (أي الأكثر تواجد) إلى المستوى الضعيف (الأقل تواجد) على الشكل الآتي:

1.استنزاف الموارد الاقتصادية وهدرها بمتوسط حسابي قدره 2.7209 وانحراف معياري 50359.

ويحدث ذلك كنتيجة للرشاوى والاختلاس وغياب نظام الحوافز التي تشجع على الإنتاجية، أو من خلال التحاق موظفين غير مؤهلين بالجهاز الإداري أو لعدم تناسب قدراتهم مع الوظائف التي يشغلونها، وكذلك يؤدي الاختلاس والتهرب الضريبي إلى هدر الموارد المالية للدولة وعجز الموازنة العامة وسحب رؤوس الاموال الضخمة من السوق المحلية.

2.انخفاض مستوى الدخول وما يتبع ذلك من انعكاسات سلبية بمتوسط حسابي 2.6744 وانحراف معياري 47414.

وذلك لأن الفساد يؤثر في النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى انخفاض دخل الفرد وارتفاع نسبة من هم تحت خط الفقر كما تصاب المؤسسات العامة بالركود وضعف الإنتاجية والكفاءة فمثلاً قد يتجاهل الموظفون مقابل الرشوة جزء كبير من الضرائب الواجب دفعها إلى خزينة الدولة فتفقد الدولة جزء من الدخل العام وبالتالي يؤثر سلبياً على إنفاقها على القطاعات التي يستفيد منها الفقراء.

3.انعدام الثقة لدى المواطن بالإدارة العامة بمتوسط حسابي 2.6512 وبانحراف معياري 48224.

وقد يحدث ذلك بسبب غياب العدالة ومبدأ تكافؤ الفرص وانتشار الرشوة والمحاباة والمحسوبية مما يؤثر على دافعية الموظفين في المؤسسات التي لا تطبق القانون ولا تتخذ قرارات تخدم الهدف العام الذي تأسست المنظمة الإدارية من أجله.

4.تردي مستوى الخدمات بمتوسط حسابي 2.5814 وبانحراف معياري 62612.

ويحدث ذلك عندما تُمنح عقود الأشغال العامة إلى المؤسسات الأقل كفاءة بسبب دفعها الرشاوى للحصول عليها وبالتالي تقل كفاءة المرافق العامة في أداء مهماتها وتقديمها للخدمات.

5.ازدياد معدلات الجريمة بمتوسط حسابي 2.4884 وبانحراف معياري 63140.

وذلك لأن الفساد يؤدي إلى خلخلة القيم الأخلاقية وانتشار الإحباط ومظاهر السلوك السلبية تجاه المجتمع ومنظماته وأفراده والعنف والانحرافات السلوكية المختلفة.

6.ضياع الحقوق ولا سيما حق المواطنة بمتوسط حسابي 2.4651 وانحراف معياري 66722.

حيث يشعر الفرد وكأنه لا يستحق العيش في موطنه الحالي نتيجة عدم شعوره بالعدالة وعدم قدرته على تحقيق طموحاته وانه لا جدوى ولا فرصة له.

وكذلك غياب التنظيم في الإدارة العامة بمتوسط حسابي 2.4651 وانحراف معياري 59156.

حيث يسعى أصحاب المصلحة والموظفون الفاسدون إلى توزيع الصلاحيات والمسؤوليات بما يتماشى مع مصالحهم وأهدافهم الشخصية بغض النظر عن المصلحة العامة.

7. تدني مستوى الانتاج وجودته بسبب غياب الرقابة والمتابعة بمتوسط حسابي 2.4419 وانحراف معياري 62877.

إن وظيفة الرقابة وأجهزتها متابعة العمل من لحظة التخطيط له مروراً بمراحل إنجازه إلى ما بعد الانتهاء منه للعمل على كشف الاخطاء والانحرافات وتصحيحها وتلافيها في المستقبل وبالتالي الخلل في عمل أي جهاز من الأجهزة

المسؤولة عن عملية الرقابة على عمليات الانتاج ستكون نتائجه سلبية والتي تتلخص في عدم الوصل للهدف المرجو وهو جودة هذه العمليات ومخرجاتها.

8. الارتباك الاجتماعي بمتوسط حسابي 2.4186 وانحراف معياري 62612.

بما يتضمن من خلخلة القيم وتأثر تركيبة المجتمع بظواهر الفساد وشعور الفقراء بالظلم وبحثهم عن وسائل بديلة لتحقيق المساواة مع الطبقة الفاسدة وتقليدها وانتشار اللامبالاة والسلبية وعدم الاهتمام بالمصلحة العامة.

9. فشل أغلب المشروعات التنموية وانعكاس ذلك على حياة الأفراد بمتوسط حسابي 2.3721 وانحراف معياري 72451.

حيث يرتبط الفساد عكسياً بدرجة الأداء والقدرة على المنافسة مما يعيق عملية التنمية الاقتصادية وكذلك نجد أن الإقبال على الاستثمار في دولة ينتشر فيها الفساد يكون منخفضاً حيث يجد المستثمر العديد من الصعوبات كدفع الرشاوى والعمولات وتكاليف زائدة على ميزانية المشروع.

10. ضعف الانضباط الاجتماعي وعجز القيم والمعايير في توجيه السلوك بمتوسط حسابي 2.3488 وانحراف معياري 61271.

وذلك نتيجة للارتباك الاجتماعي الذي يحدث نتيجة الفساد فزيادة نسبة من هم تحت الفقر في ظل وجود طبقة غنية نتيجة الرشاوى والاختلاس يدفع بالفقراء إلى انتهاج سلوكيات غير سليمة كردة فعل لإلغاء الفارق الطبقي الكبير بغض النظر عن المصلحة العامة.

11. انتشار الخوف لدى المواطن من الموظف وعدم ثقته به بمتوسط حسابي 2.2791 وانحراف معياري 70121.

وهي نتيجة حتمية وذلك لتعارض مصلحة الموظف الفاسد مع تحقيق مصالح الأفراد فمثلاً إذا أراد الفرد إنجاز معاملة او الحصول على خدمة من الخدمات العامة يجد الموظف الفاسد واقفاً له بالمرصاد للحصول على رشوة أو مقابل ونجده في بعض الاحيان يحصل على الرشوة ولا ينجز المعاملة أو يقدم الخدمة للفرد.

12. انتشار الجهل والأمية والتخلف الثقافيبمتوسط حسابي 2.0465 وانحراف معياري 68846.

إن الفساد يقضي على الإبداع في المجتمع الذي يحل فيه والذي لا يشكل بيئة داعمة له ويحجم الإنجازات الفكرية ويعمل على إلغاء آثارها.

النتائج:

إن النتائج التي تم التوصل إليها غير قابلة للتعميم على مجتمع البحث وقد تحمل النتائج بعض التحيز وذلك لأن العينة غير ممثلة لمجتمع البحث، وذلك لاعتذار الأفراد ورفضهم الإجابة على الاستبيان مما حال دون الحصول على عدد كاف من الآراء التي تمثل جميع المواطنين السوريين، وكانت النتائج وفق آراء أفراد العينة كما يأتي:

1. الأثر السلبي للفساد الإداري الذي يأتي بالمرتبة الاولى بالنسبة لآثار الفساد الموجودة في سورية من وجهة نظر أفراد العينة هو استنزاف الموارد الاقتصادية وهدرها بمتوسط حسابي قدره 2.7209 وانحراف معياري 50359.

2. الأثر السلبي للفساد الإداري الذي يتوسط ترتيب الآثار الموجود في سورية من وجهة نظر أفراد العينة هو: ضياع الحقوق ولا سيما حق المواطنة بمتوسط حسابي 2.4651 وانحراف معياري 66722. **وبنفس الدرجة أيضاً** غياب التنظيم في الإدارة العامة بمتوسط حسابي 2.4651 وانحراف معياري 59156.
3. الأثر السلبي للفساد الإداري الذي يأتي بالمرتبة الأخيرة بالنسبة للآثار الموجودة في سورية من وجهة نظر أفراد العينة هو: انتشار الجهل والأمية والتخلف الثقافي بمتوسط حسابي 2.0465 وانحراف معياري 68846.

التوصيات:

في اتباع قواعد المنهجية العلمية والصحيحة لعلاج أي مشكلة نجد أن لكل أثر_سبب وبالتالي يكمن الحل الصحيح للمشكلة في علاج مسبباتها وليس آثارها وهنا لا بد من علاج الفساد الإداري للتخلص من آثاره وفيما يلي مجموعة من المقترحات والتوصيات التي من شأنها المساعدة في تحقيق ذلك:

1. تشكل ثقافة المنظمات عامل أساسي في تحقيق النجاح وبالتالي لا بد من إيلائها الاهتمام الكافي وإعادة بنائها بما يتماشى مع متطلبات التنمية الشاملة.
2. إن محاربة الفساد الإداري جزء لا يتجزأ من عملية الاصلاح الإداري الشامل _وهو ماتتطلبه المرحلة الحالية_ والذي يقوم على ثلاثة مرتكزات أساسية وهي: الشفافية والإعلام والمساءلة وبالتالي لا بد من علاج أي خلل ضمن هذه الأبعاد الثلاثة.
3. التركيز على السلطة القضائية وتعزيز نزاهتها وإبعادها عن كل المؤثرات التي تخل بوظيفتها وحمايتها والحفاظ على استقلاليتها.
4. تفعيل دور الأجهزة الرقابية وتمكينها من القيام بالدور الموكل إليها والحرص على حسن اختيار أفرادها ممن يتوفر لديهم حس المسؤولية والأمانة والنزاهة.
5. إعطاء الاهتمام بأفراد المجتمع من ناحية الحصول على معلومات مرتدة منهم حول مستوى الخدمات العامة المقدمة لهم.
6. الاستفادة من تجارب بعض الدول التي كانت لها محاولات ناجحة في محاربة الفساد فعلى الرغم من اختلاف البيئة والظروف إلا انه بالإمكان الاستفادة من بعض الإجراءات التي يمكن اسقاطها وتطبيقها على الوضع الراهن.

قد تبدو للوهلة الأولى هذه التوصيات على أنها نظرية ولكن في حقيقة الأمر إن كل توصية تحمل في طياتها العديد من الإجراءات التنفيذية التي من شأنها محاربة الفساد والتي يجب أن توكل مهمته إلى لجان مختصة _على مستوى الجمهورية العربية السورية_ تتسم بالثقة والنزاهة والأمانة والخبرات والمعارف اللازمة للنهوض بوطننا الحبيب يداً بيد سيادة رئيسه وحاميه إلى أعلى مراتب العز التي تليق به وبكل فرد سوري شريف.

المراجع:

1. الأحمد،نجم (2018).**الإصلاح الإداري**. منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب. دمشق: وزارة الثقافة
2. الجمل،هشام(2014). **الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي**. كلية الشريعة والقانون بطنطا :جامعة الأزهر.

3. الفتلي والشمري،إيثار وهاشم (2009). : ***الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة***.رسالة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية. كلية الإدارة والاقتصاد: جامعة كربلاء.
4. تركي وشرفي،عز الدين ومنصف(2012). **الفساد الإداري: أسبابه، آثاره وطرق مكافحته- إشارة لتجارب بعض الدول**. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد خيضر بسكرة.
5. زاهر،بسام(2019). **الإدارة العامة**. المعهد الوطني للإدارة العامة.
6. كافي،مصطفى(2018).**الإصلاح والتطوير الإداري بين النظرية والتطبيق**. دمشق: دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.

1. Koliushko.I, Tymoshchuk.V, Banchuk,O&Ishchenko.Y(2009)" **Corruption Risks In The Fields Of Adminstrative Services And Contrl-Supervision Activities Of Public Administration In Ukrain**". Centre for Political and Legal Reforms of Ukraine
2. Myint,U(2000)" **Corruption Causes, Consequences And Cures**" Asia-Pacific Development Journal. Vol. 7, No. 2
3. Selinšek,L(2020)" **Corruption Risk Assessment in Public Institutions in South East Europe**

Comparative Research and Methodology" Regional Cooperation Council.V,71000,No.1.